

مؤشر الريح بين المصارف الاسلامية كبديل عن الليبور  
في التسعير المرابحة للأمر بالشراء نموذجاً

**The Islamic Interbank Benchmark Rate as an alternative to LIBOR in  
pricing A Murabaha to the purchase orderer as a model**

د. سميرة مشراوي<sup>1\*</sup>، رباب فروج<sup>2</sup>

**MECHRAOUI Samira, FARROUJ Rabab**

<sup>1</sup> جامعة عمارثليجي-الأغواط، الجزائر، sa.mechraoui@lagh-univ.dz

<sup>2</sup> جامعة عمارثليجي-الأغواط، الجزائر

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/10

تاريخ الاستلام: 2020/09/01

ملخص: هدفت الدراسة إلى طرح إشكال تسعير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بمؤشر الليبور وأشباهه وإشكال تسعير المرابحة للأمر بالشراء به، وما ترتب عن ذلك من إشكالات حول عدم اجازة ربط نسبة الريح في بيع المرابحة بمؤشر الليبور في مرحلة العقد، وعدم الافصاح بمقدار الريح عند توقيعه والذي يعتبر من شروط صحة عقدها، وحول تذبذب الأرباح وارتباطها بالليبور في انخفاضه أو ارتفاعه.

وتمّ التوصل إلى أهمية مؤشر الريح بين المصارف الاسلامية في حل إشكالية التسعير والتخلص من مؤشر الليبور، والسماح بتفعيل عمليات سوق النقد بين المصارف الإسلامية في الأجل القصير، إذا ما التزمت الاستثمارات التي يبني عليها المؤشر بالضوابط الشرعية، وكانت مشمولة برقابة شرعية حقيقية. كلمات مفتاحية: تسعير؛ مصارف إسلامية؛ ليبور؛ مؤشر الريح بين المصارف الاسلامية؛ مرابحة للأمر بالشراء.

تصنيفات JEL: G12; G21

**ABSTRACT:** The study aimed to highlight the problem of pricing by the traditional index of Libor and their similar in the Islamic banking industry, and was presented The Islamic Interbank Benchmark Rate (IIBR).

It was concluded that The (IIBR) is provides a reliable and objective indicator of the average expected return on Shariah compliant short term interbank market funding for the Islamic Finance industry, It is highly reliable to solve the pricing problem.

**Keywords:** Pricing; Islamic banks; Libor; The Islamic Interbank Benchmark Rate; Murabaha to the purchase orderer.

**Jel Classification Codes:** G12 ; G21

1. مقدمة:

يشكل التسعير عائقا أمام عمل المصارف الإسلامية في إطار منافستها لنظيرتها التقليدية، خاصة في ظل عدم وجود مؤشر بعيد عن سعر الفائدة يمكنها من تسعير منتجاتها المالية الإسلامية، مما جعلها مضطرة إلى الاعتماد على الأسس والمؤشرات المرجعية المتداولة في المصارف الربوية، حيث يتم اللجوء غالبا إلى مؤشر الليبور وأشباهه، وهذا ما يجعلها في دائرة الشبهات.

وقد أدى هذا الإشكال إلى تكثيف جهود الباحثين في هذا المجال من أجل إيجاد مؤشر مرجعي شرعي لتسعير منتجاتها، يراعي خصوصية عملها، وبعدها عن الشبهات التي أصبحت تلاحقها بسبب اضطرارها إلى الاعتماد على المؤشر الربوي للتسعير الذي يشكل أهمية كبيرة لها في عملها المصرفي، وبعد عدّة جهود لتطوير مؤشر إسلامي بديل لمؤشر الربوي، قامت كل من مؤسسة تومسن رويترز مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإطلاق مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية IIBR كبديل عن مؤشر الفائدة الربوي الليبور LIBOR، كي تتفادى المصارف الإسلامية هذا الحرج الذي أوجدت نفسها فيه بسبب الظروف الاقتصادية والاهداف الأساسية للمصارف الإسلامية.

2.1. اشكالية الدراسة :

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة هل من الممكن أن يشكل مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية البديل الشرعي عن مؤشر الليبور، من خلال طرح الاشكالية التالية:  
"إلى أي مدى يمكن لمؤشر الريح بين المصارف الإسلامية أن يساهم في تسعير المنتجات المالية الإسلامية كبديل عن الليبور؟"

3.1. منهجية الدراسة :

نظرا لما يتطلبه موضوع الدراسة من تحليل لمختلف أبعاده والإحاطة بمختلف جوانبه، ومن ثم إمكانية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد استندنا على المنهج الوصفي بهدف جمع الحقائق والبيانات الظاهرة، ولتفسير هذه البيانات وتحليلها استخدمنا المنهج التحليلي للوصول إلى مختلف النتائج.

#### 4.1. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المصارف الاسلامية وأهمية منتجاتها، وحاجتها لمؤشرات ملائمة لطبيعة عملها الخاصة، حيث تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أهمية التسعير بالنسبة لها وما مدى وقوعها في اشكالات بسبب اعتمادها على مؤشر الليبور في تسعير منتجاتها، وما يمكن أن يحقق لها المؤشر الاسلامي البديل.

#### 5.1. أهداف الدراسة

إنّ الهدف من تناول هذا الموضوع لا يخرج في كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- الاحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالتسعير المصرفي؛
- تسليط الضوء على أهمية ايجاد مؤشر اسلامي للتسعير؛
- دراسة أهم الفروقات بين المؤشر الاسلامي والمؤشر الربوي للتسعير؛
- معرفة أهم المآخذ التي أخذت عليها عملية تسعير المرابحة للأمر بالشراء باستخدام مؤشر الليبور .

#### 6.1. الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت المواضيع الشبيهة بهذا الموضوع، تبين أن أغلب بل جل الدراسات السابقة درست هذا الموضوع بشكل منفصل دون الوصل بين أجزاءه، فأغلبها تطرق لموضوع مؤشر LIBOR والبعض الآخر على تسعير المنتجات المالية الإسلامية، وآخرون على المؤشرات المالية الإسلامية من ضمنها مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية، ونذكر من بينها :

— دراسة: موسى آدم عيسى " المؤشرات المالية البديلة عن معدل الفائدة " سنة 2007 م، والتي جاءت لغرض توضيح الأداة المفقودة في السلسلة المصرفية وهي المؤشرات المالية الإسلامية وأعطى لمحة حول أشهر المؤشرات الربوية LIBOR ، ثم شرح أسباب اعتماد البنوك الإسلامية على مؤشر LIBOR ، وفي الاخير اقترح نموذجين بديلين عنه وهما نموذج الدكتور الزرقا، ونموذج للسيد عباس ميراخور.

— دراسة: "Sohel Azad; Saad Azmat Abdelaziz and Amirul Ahsan " 2018، بعنوان: "Can Islamic banks have their on benchmark"

تناولت هذه الدراسة مدى إمكانية أن يصبح للمصارف الإسلامية معدل قياس خاص بها، وبحثت الورقة في طبيعة العلاقة بين مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية (IIBR) ونظيره التقليدي المقارن (LIBOR)، إذ تمّ التحقيق في ديناميكيات السلسلتين لفحص مدى استقرار الانتشار بينهما، وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقات ديناميكية طويلة الأجل وقصيرة المدى بين المعدلين توفر دليلاً مهماً على تقاربهما وحركتهما المشتركة، كما أظهرت أيضاً أن وجود فروق أسعار الفائدة بين البنوك الإسلامية في لندن (IIBR-LIBOR) هو انعكاس لتكلفة التمويل والريح المحتمل لمحددي أسعار IIBR المشاركين، وبررت ذلك بأن صناعة الصيرفة الإسلامية تعمل في سياق عالمي، ومن غير الممكن أن تنفصل معدلاتهما عن المعايير العالمية.

— دراسة: Salam Nechi, Houcem Smaoui، 2018 بعنوان "Interbank offered rates in islamic countries : Is the islamic benchmark different from the conventional benchmarks?"

تناولت الدراسة إلى أي مدى يختلف مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية عن أسعار الفائدة بين البنوك التقليدية المستخدمة في الدول التي ساهمت بنوكها في بهذا المؤشر، تمّ استخدام تحليل التكامل المشترك واختبارات جرانجر للسببية ونماذج الانحدار الذاتي المتجه للتحقيق في الديناميكيات والروابط الزمنية بين المعايير الإسلامية والتقليدية بين البنوك في خمس دول من منطقة مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت إلى أن مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية أظهر وجود علاقة طويلة الأمد مع المعدلات التقليدية ولا يتم تحديدها بشكل مستقل، كما أيدت نتائج الدراسة أن ظروف السوق مثل أسعار النفط والتضخم لا تساهم في الديناميكيات بين مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية والمؤشرات التقليدية القائمة على الفائدة بين البنوك.

2. ماهية التسعير المصرفي الإسلامي:

التسعير هو " قرار تحديد الأسعار الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة مع مراعاة جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر، فالتسعير هو وضع أسعار مناسبة بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح من جانب، وأسعار مناسبة بما يكفي لاجتذاب الزبائن من جانب آخر". (نبراس، 2018، صفحة 286).

وهو " أن يقوم ولي الأمر بتحديد أسعار الحاجيات، سواء أكانت أعياناً أو منافع وإجباراً أربابها على بيعها بسعر موحد، ويحمل التسعير في جوهره الالتزام والأمر إذا كان السعر من أولي الأمر أما التسعير في الأنظمة الرأسمالية فيخضع لقوى العرض والطلب وهو ما يطلق عليه جهاز الثمن أو آلية السوق". (يسري، 2008، صفحة 54).

وإذا كان السعر المصرفي التقليدي يتمثل في: "معدل الفائدة على الودائع والقروض والرسوم والمصروفات الأخرى التي يتحملها المصرف لقاء الخدمات المصرفية أو العمولات التي يتلقاها المصرف نتيجة تقديمه الخدمات للغير" (معلاء، 1995، صفحة 161)، فهذا لا يتوافق مع عمل المصارف الإسلامية التي لا تقدم لا قروضا ولا تتعامل بالفائدة.

وعليه فإنّ السعر المصرفي الإسلامي هو: "المقابل أو الأجر الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي وذلك بعد تحديد التكاليف الفعلية للمنتج أو الخدمة المقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تحديده كطبيعة المنافسة في السوق المصرفي، المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي، والتشريعات والقوانين الحكومية، والعائد المستهدف على الاستثمار نتيجة لتقديمه منتجات وخدماته مصرفية لعملائه" (الحنيطي، ملاحيم، 2016، صفحة 05).

ويتم التسعير بوجود مؤشر الذي عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنه: "رقم يحسب بطريقة إحصائية بالاستناد إلى أسعار حزمة مختارة من الأوراق المالية أو السلع التي يتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة، و/أو كليهما، وإعطاء كلا منهما وزناً (ثقلًا) من خلال قيمتها في السوق، وتقسيم المجموع على رقم ثابت" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 715)

### 3. واقع تسعير المصارف الإسلامية لمنتجاتها المصرفية:

نظراً لحاجة المصارف الإسلامية لمرجعية يمكن من خلالها الارتباط بالأسواق المالية الدولية، وفي ظل غياب وجود مؤشر إسلامي، سمح بعض العلماء المسلمين باستخدام المعايير القائمة على الفائدة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية كنقطة مرجعية في قياس تكلفة التمويل، وتقييم الأصول وتقييم أداء المحفظة.

وبناء على ذلك توجهت المصارف الإسلامية نحو اعتماد مؤشر الليبور في تسعير منتجاتها المصرفية، بسبب القبول العالمي له من جهة والذي جاء نتيجة المنهجية المتبعة في حسابه ونشره وتوفره للأطراف المتعاملة بيسر وسهولة وشفافية، بالإضافة إلى تعدد المجالات التي

يمكن استخدامه فيها والتي تشمل بالإضافة للتمويل قصير الأجل، أسواق النقد والخيارات والمستقبلات ... الخ من جهة أخرى، وكذا الوزن النسبي للبنوك المشتركة في لجنة تركيبه في أسواق النقد (آدم عيسى، 2007، صفحة 10).

ولذلك اعتمدته المصارف الإسلامية في احتساب الربحية على التمويل الأجل، إذ تقوم بالاسترشاد بسعره مضافا إليه 1% أو 2% بغرض احتساب ربحية المصرف من التمويل، وقبول ذلك بانتقاد شديد لها، إذ أنّ معارضي ما يسمى بالممارسة غير المشروعة يجادلون بأن مثل هذا الاستبدال غير صالح ما لم يتم اشتقاق المعيار البديل من الأداء الفعلي للأصول الحقيقية التي لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية.

فقد أشار أحد خبراء الاقتصاد الإسلامي إلى أن الاسترشاد بسعر الفائدة يعكس الجهل بما ينبغي أن تقوم به المصارف الإسلامية من دور حيوي في توزيع الموارد المتاحة لديها بين الاستخدامات المختلفة وفقا لمعدلات الربحية المتوقعة، وتبعاً للاحتياجات الإنتاجية الاجتماعية الرشيدة وليس تبعاً لسعر فائدة أصم، وأنه حتى ولو كان مجرد نسبة مئوية صماء فهو الرمز الأساسي للنظام الربوي فكيف يسترشد به في النشاط المصرفي الإسلامي؟ كما أن الاسترشاد بسعر الفائدة يحمل دليلاً واضحاً على عدم وجود معيار حقيقي يحتكم إليه في تحديد هامش الربح في معاملات المصارف الإسلامية (البلتاجي، 2007، صفحة 07).

#### 4. مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية المفهوم والنشأة :

إنّ انشاء مؤشر إسلامي ليس بالأمر الهين وقد تطلب محاولات وبحوث كثيرة لذلك، فقد حاول بعض الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي اقتراح مؤشر إسلامي يحل محل مؤشر الليبور عندما تبين لهم أنّ المصارف الإسلامية تتخبط في هذه المسألة التي أوقعها في دائرة شبهات الربا، ولم يعتمد أي اقتراح منها منذ أول محاولة سنة 1978م إلى غاية إطلاق مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية (IIBR) "Islamic Interbank Benchmark Rate".

#### 1.4. مفهوم مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية:

يمثل مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية IIBR وفقاً لما نشرته مؤسسة تومسون رويترز وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: "متوسط العائد المتوقع للاستثمار

الإسلامي قصير الأجل في سوق النقد بين المصارف، والموجه خصيصاً لمتعاملي القطاع المصرفي الإسلامي" (لحسانة، شياد، 2014، صفحة 29).

كما جاء في بيان هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر الريح بين المصارف الإسلامية بأنه: "متوسط الريح في المربحات المعروضة بين أكبر المصارف الإسلامية وبعض البنوك الدولية التي لها منافذ إسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي"، وعدد تلك البنوك المساهمة ستة عشر (16) بنكا تعهد كل واحد منها بتوفير معلومات دقيقة في صباح كل يوم عمل حسب ما تراه مناسبة (حسب ظروفها وظروف الأسواق) عن ربح عملياتها التمويلية الشرعية لفترات تختلف بين يوم واحد إلى سنة كاملة، كما تعهدت شركة تومسون رويترز بجمع هذه لمعلومات وحسابها ثم نشرها يوميا في تمام الساعة 11:00 صباحا دون إخلال ( هيئة الرقابة الشرعية، 1432، صفحة 01).

ويخلص الجدول التالي أسماء المصارف المساهمة في تحديد معدل IIBR بتاريخ 22 نوفمبر 2011 (الحنيطي، ملاحيم، 2016، صفحة 56):

الجدول 1: المصارف المساهمة في تحديد معدل IIBR بتاريخ 22-11-2011

بنك الهلال	بنك أبو ظبي الإسلامي	بنك نور الاسلامي	بنك دبي الاسلامي	الامارات العربية المتحدة
بيت التمويل الكويتي	بنك الشارقة الإسلامي	البنك الوطني الكويتي	بنك الاتحاد الأهلي	الكويت
مصرف الريان		بنك البروة	بنك قطر الإسلامي	قطر
		البنك الوطني التجاري	بنك الإنماء	السعودية
بنك الإنمار		بنك السلام	بنك البحرين الإسلامي	البحرين

المصدر: (الحنيطي، ملاحيم، 2016، صفحة 56)

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أغلب المصارف الإسلامية التي تقدم عروضها لتكوين مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية متواجدة في منطقة الخليج العربي، أي 12 مصرفاً في الخليج من ضمن 16 مصرفاً ككل، مما يلاحظ عدم تواجد الدول العربية الأخرى ودول شرق آسيا، فقد أدى هذا الحصر إلى عدم تمثيل المؤشر إلى جميع المصارف الإسلامية.

إذ أنّ اعتماد المؤشر على أكبر عدد ممكن من المصارف الإسلامية في الدول المختلفة، يجعله يتصف بالشمولية، ويكون معبرا فعلا عن الواقع، ويتجنب التذبذبات بين الدول والتقلبات الاقتصادية، كما ينبغي أن تكون عينة المصارف الإسلامية المشمولة في عملية الحساب ذات سمعة حسنة خاصة من ناحية التزامها بالأسس الشرعية، وأن تكون منتجاتها وعملياتها ذات مصداقية لدى هيئة الرقابة الشرعية والمتعاملين على حدّ سواء، كما تؤثر تشكيلة المصارف الإسلامية التي تقدم عروضها إلى مؤسسة تومسون رويترز، والسياسة النقدية في الدول التي تقع بها المصارف الإسلامية المساهمة على مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية (لحساسنة، شياد، 2014، صفحة 45).

#### 2.4. نشأة مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية:

أطلقت تومسون رويترز مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية في 22 نوفمبر 2011، الذي تمّ وضعه بالتعاون مع عدد من المؤسسات والهيئات المالية الإسلامية بما فيها البنك الإسلامي للتنمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وجمعية البحرين للمصارف، ومجموعة من المصارف الإسلامية الكبرى، ويتولى الإشراف المتواصل على آلية تنفيذه ونزاهته لجنة المعايير الإسلامية التي تضم أكثر من 20 مؤسسة مالية إسلامية إضافة إلى هيئة رقابة شرعية.

والذي كان من المتصور أن يكون أول معيار عالمي لصناعة التمويل الإسلامي، ويمثل مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية IIBR متوسط التكلفة المتوقعة للتمويل القصير الأجل للسوق بين المصارف للصناعة المصرفية الإسلامية التي يمكن استخدامها كقاعدة في تسعير معاملات السوق بين البنوك والتجزئة والشركات المالية الإسلامية والصكوك وغيرها هياكل الدخل الثابت (Team, 2015, p. 205).

ويتناسب ذلك مع توصيات مجمع الفقه الإسلامي الذي حث في دورته الثامنة المنعقدة سنة 1993 على وضع معيار إسلامي كبديل لأسعار الفائدة في تحديد هوامش الربح.

إنّ الاستفادة من هذه الأداة المتوافقة مع الشريعة بالدولار الأمريكي هي تعزيز التوحيد بين جميع المساهمين، وجعل المنتجات المالية الإسلامية أكثر تكاملا على الصعيد العالمي، ومساعدته البلدان التي تجذب الاستثمار الإسلامي للأموال، بالتالي تعزيز أسواق رأس المال الإسلامي،

وعلاوة على ذلك، ومع النمو الهائل الذي حدث مؤخراً في صناعه الخدمات المالية الإسلامية والاهتمام المتزايد بالأسواق والمنتجات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم، من المتوقع أن يزداد استخدام مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية IIBR تدريجياً (Nechi, Smaoul, may 2018, p. 03)

#### 3.4. آلية احتساب مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية:

تشبه آلية حساب المؤشر الريح بين المصارف الإسلامية كثيراً نظيره الربوي، إذ يعتمد في حسابه على تجميع معدلات الريح للمصارف الإسلامية المساهمة فيه، وفق طلب واضح ومحدّد يوجه إليهم من طرف الهيئة الإسلامية للمؤشر، والذي بموجبه تتقدم هذه المصارف بمعدلات الريح المتوقعة على الاستثمارات المالية في القطاع المالي الإسلامي (لحساسنة، شياد، 2014، صفحة 32)، وتقوم تومسون رويترز بحساب متوسط العوائد المجمعة من طرف المصارف الإسلامية، وينتج من جراء هذا التجميع للإحصاءات مؤشراً معيارياً يستند إليه في تسعير المنتجات المالية الإسلامية في سوق النقد أي ما بين المصارف ويكون حساب مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية وفقاً للمراحل التالية (Thomson Reuters, 2011) :

- في كل يوم عمل بين 9.00 صباحاً و 10:44 صباحاً (بتوقيت مكة المكرمة) يتم جمع الحد الأعلى والأدنى للمؤشر بعد تجميع جميع المؤشرات من البنوك المساهمة؛
- يحدّد متوسط هذه المؤشرات المجمعة من قبل لجنة إسلامية شرعية متخصصة؛
- على 10:45 تتم المراجعة اليدوية للمعدلات المساهمة لضمان أن المؤشرات مجمعة حقيقية؛
- تصنف الأسعار من الأعلى إلى الأدنى الربع العلوي والسفلي (25%) من الأسعار هي مستبعدة لضمان أن القيم المتطرفة لا تؤثر على التوزيع؛
- بعد حساب مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية يتم نشره عند الساعة 11:00 صباحاً.

وما يمكن ملاحظته أيضا هو أن مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية يطبق منهجية حساب معدلات الليبور ومعدلات أخرى في النظام المالي التقليدي، إذ لا يوجد أي اعتراض في استعمال المنهجية نفسها من حيث المبدأ العام.

ويتم الإعلان عن مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية قبل الإعلان عن مؤشر الليبور، وهذا يعطي حرية أكبر في التقييم والإعلان عن معدلات الريح بين المصارف الإسلامية، بسبب عدم تأثر مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية بمؤشر الليبور (لحساسنة، شياد، 2014، صفحة 35).

#### 4.4. تمييز مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية عن مؤشر الليبور :

إنّ مؤشري الليبور ومؤشر الريح بين المصارف الإسلامية كلاهما مبرمج من أجل تحديد كفاءة الأداء والقياس، ويسعر كل منهما المنتجات المالية قصيرة الأجل، ويتم حساب كليهما بنفس الآليات حيث يمكن الاسترشاد بمعدل الليبور في تحديد هامش الريح المتحصل عليه، ويتأثران بالسياسة النقدية، ومن أهم أوجه الاختلاف أنّ مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية يرتبط ارتباطا مباشرا بالاقتصاد الإسلامي، كما أنه يستند إلى العوائد التي تولدها الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي هي إشارة عن المخاطرة أصول المصارف الإسلامية.

كما أنّ هناك فروقات بين مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية ومؤشر الليبور نوجزها في ما يلي (Azad, Azmat, Chazi, Ahsan, 2018) (Nechi, Smaoul, may 2018) (لحساسنة، شياد، 2014) (آدم عيسى، 2007) (ناصر، بن زيد، 2013):

- من حيث العملات: يصدر مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية بعملة الدولار الأمريكي فقط، بينما يتمتع مؤشر الليبور بسلة متنوعة من العملات الرئيسية ( أي عشر عملات مختلفة).
- من حيث مسألة الأرباح والفوائد: بما أن الأرباح عكس الفوائد فإن مؤشر الريح بين المصارف الإسلامية يقوم بحساب تقريبي للأرباح وفيما يخص مؤشر الليبور فهو يقوم بحساب معدلات الفائدة ويحدد نسبة قطاعية سلفا.

- من حيث رأس المال: مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية يقوم باحتساب الأرباح المتوقعة ولا يضمن رأس المال، لأن أصل الربح في الشريعة الإسلامية هو نمورأس المال نتيجة استثماره وتحمل نتائج الاستثمار سواء كانت خسارة أو ربح عكس منافسه تقليدي (الليبور) يكون رأس مال إجباري ويحتسب الفائدة وتكون ثابتة بحيث يكون صاحب رأس المال قد ضمن الأصل ويخاطر بالفائدة ويحول مخطر خسارة رأس المال والفائدة إلى الطرف الثاني.
- من حيث الهدف من التسعير: لا يوجد اختلاف في قضية التسعير في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لأن كلاهما يهدف إلى الربح وتوفير السيولة، وإنما الاختلاف في كيفية غرس وحصد السيولة والربحية.
- من حيث الشفافية: يتميز مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية بشفافية واضحة لأن الشريعة حدّدت له طرق سيرها، بينما مؤشر الليبور فيه نوع من الشك في الشفافية خاصة بعد الفضيحة التي مسته.
- من حيث المساهمين بارتباط مع المؤشر: بحساب معدلات تكلفة التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة بصورة مباشرة، ويستند ذلك على العوائد الناتجة عن الأصول الإسلامية وبالتالي يعتبر مرجعاً لمحفظة المخاطر الخاصة بتلك الأصول، يستند إلى حساب معدل الفائدة مضافاً إليه 1% إلى 2% بغرض احتساب ربحية المصرف من التمويل.

##### 5. تسعير المربحة للأمر بالشراء :

يتم تسعير المربحة للأمر بالشراء وفق منهجية معيّنة وغالبا ما تكون بسعر الفائدة الليبور وأشباهه، وبناء على ذلك سيتم من خلال الآتي تحديد مفهوم تسعير المربحة للأمر بالشراء ثم التطرق إلى إشكالية تسعيرها بمؤشر الليبور وأهمية وجود مؤشر شرعي كمؤشر الربح بين المصارف الإسلامية.

1.5. مفهوم تسعير المربحة للأمر بالشراء :

هو ذلك الهامش الربحي الذي يفرضه المصرف الإسلامي على عملائه عند منحهم تمويلا مصرفيا بصيغة بيع المربحة، حيث يتحدّد الهامش عادة من خلال نسبة مئوية من التكلفة، والذي لن يقبل المصرف الإسلامي أن يكون العائد السنوي على استثماره أقل من هذا الهامش (أو النسبة) بأي حال من الأحوال، حيث يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الداخلية في احتسابه من (ظروف السوق المصرفية بالمنافسة، المخاطر، التكاليف، التضخم والتشريعات والقوانين) مراعيًا في احتسابه الالتزام بالشروط الشرعية والمعايير والضوابط الإسلامية (Malahim, 2017, p. 45).

2.5. تسعير المربحة للأمر بالشراء بمعدل الليبور والمآخذ على ذلك،

1.2.5. تسعير المربحة للأمر بالشراء بمعدل الليبور: يعتبر مؤشر الفائدة الربوية الليبور المستخدم في اتفاقات الإقراض قصيرة الأجل بين بنوك لندن أكثر المؤشرات وأوسعها استخدامًا من قبل المصارف الإسلامية في تسعير منتجاتها المصرفية كالمربحة وغيرها، إذ تقوم بالاسترشاد بسعر الفائدة الليبور مضافا إليه 1% و 2% بغرض احتساب ربحية المصرف من التمويل.

أي أن تحديد الربح في المربحة يستند إلى الليبور كسعر أساسي، يكون بمثابة تكلفة ويضاف إليه هامش، فلو تمّ فرض أن الليبور هو 3% والهامش الزائد فوق 2% فإن الربح سيكون 5% فوق قيمة الأصل محل المربحة، إذ يمثل الليبور الحد الأدنى الذي لا يمكن النزول تحته في عمليات التمويل بصفة عامة ومنها عمليات التمويل الإسلامي (Malahim, 2017, p. 50).

2.2.5. إشكالية تذبذب الأرباح تبعًا لمؤشر الليبور

إنّ ربط أرباح بيع المربحة للأمر بالشراء بمؤشر الليبور، سيجعل الأرباح التي يحصل عليها المصرف الإسلامي غير ثابتة، تتغير مع تغير عدد الأشهر والأيام، تسجل مع نهاية كل شهر

عند دفع القسط المستحق بعد تسويتها مع نظام الليبور (libor + 3%) وتكون أكثر من 3% أو أقل، ولا يتم الافصاح بمقدار الريح عند توقيع عقد المrabحة، ومن المعلوم أنه من شروط صحة عقد المrabحة أن يكون الثمن الاصلي معلوماً وبرح معلوم (الدروبي، 2009، الصفحات 2-3).

ومن الملاحظ أن مؤشر الليبور قائم على الفائدة والتي هي عائد مضمون ومحدد لصاحب رأس المال، على عكس الريح الذي هو عائد غير يقيني، إنما منظم فعند تسعير المrabحة بمؤشر الليبور نلاحظ وجود علاقة طردية كلما ارتفع مؤشر الليبور ارتفع الريح وإذا انخفض مؤشر الليبور انخفض الريح، بمعنى أن القسط الذي يدفع في الآجال المتفق عليها ثابت، أما الأرباح مرتبطة بالليبور في انخفاضه أو ارتفاعه (البلعي، 2002، صفحة 25).

### 3.2.5. أهمية تسعير المrabحة للأمر بالشراء بمؤشر الريح بين المصارف الاسلامية :

بناء على ما ورد أعلاه، فإن اتباع آلية تسعير المrabحة بمؤشر الليبور ينافي أهم الشروط التي يقوم عليها هذا البيع، إذ يجب ان يكون الريح معلوماً عند إبرام العقد ولكن عند وصل المrabحة بالليبور يسقط هذا الشرط، فقد أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في المعيار الشرعي رقم 8 الخاص بالمrabحة، أنه لا يجوز بأي حال أن يترك تحديد الثمن أو الريح في مؤشرات مجهولة قابلة للتجديد في المستقبل، وذلك مثل أن يعقد البيع ويجعل الريح معتمداً على مستوى الليبور الذي سيقع في المستقبل، ولا مانع من ذكر مؤشر من المؤشرات المعروفة في مرحلة الوعد للاستئناس به في تحديد نسبة الريح، على أن يتم تحديد الريح في عقد المrabحة على أساس نسبه معلومة من التكلفة ولا يبقى الريح مرتبطاً بالليبور أو بالزمن (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017).

ويفهم من ذلك أنه لا يجوز شرعاً ربط نسبه الريح في بيع المrabحة بمؤشر الليبور في مرحلة العقد، لأنه يؤدي الى جهالة مفسدة في العقد، ولا بأس بالاستئناس بمؤشر الليبور في مرحلة المواعدة حتى يوجد بديل لمؤشر اسلامي (البلعي، 2002، صفحة 25).

وعليه يساعد مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية على الاستغناء عن ذلك المؤشر في تسعير المنتجات وخاصة المرابحة للأمر بالشراء، مما يبعد الشبهات عن عملها، ويسمح بتقبل فكرة وجودها، ويسمح بتفعيل عمليات سوق النقد بين المصارف الإسلامية في الأجل القصير، لكن ذلك سيكون أكثر نجاعة إذا ما التزمت الاستثمارات التي يبني عليها المؤشر بالضوابط الشرعية، وكانت مشمولة برقابة شرعية حقيقية.

#### 6. خاتمة:

تحكم المعاملات المالية في الإسلام مبادئ أساسية هي مبادئ الشريعة الإسلامية والتي يجب مراعاتها في أي عملية تقوم بها المصارف الإسلامية ومن بينها عمليات التسعير، فهي قائمة من أجل تقديم معاملات ومنتجات خالية من الربا، ويعتمد نجاح ذلك في اعتمادها على تحديد أسعار لمنتجاتها المصرفية بالشكل الذي يكون واضحاً وبعيداً عن الشبهات، فالتسعير الدقيق يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق المساهمين والمودعين، لكنها عانت لسنوات من عدم وجود مؤشر شرعي لتسعير منتجاتها، فلم يكن أمامها إلا الاسترشاد بسعر الفائدة المرجعي لليبور لكن ذلك ادخلها في شد ورد بين المجيزين والمعارضين لذلك.

ومن خلال هذه الدراسة تمت الاحاطة بموضوع تسعير المنتجات المالية الإسلامية، والحاجة إلى التخلي عن المؤشر الربوي لليبور الذي تستند إليه المصارف الإسلامية في تسعير منتجاتها، خاص في ظل إطلاق مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية الذي نشأ عن تعاون بين تومسون رويترز وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، في الوقت الذي كانت بحاجة ماسة إليه حتى تبتعد المصارف الإسلامية عن دائرة الشبهات، وتستطيع مواصلة عملها دونما عراقيل، وبناء على ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نعرضها فيما يلي:

- منذ نشأة المصارف الإسلامية والبحوث جارية لإيجاد بديل لمؤشر الليبور، إلا أن النماذج المقترحة لم تعتمد ولم يتم تبنيها وبقيت مجرد دراسات؛
- يعول كثيراً على مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية في حل إشكالية التسعير، ويجعل المصارف الإسلامية ترتقي في عملها وبعدها عن مخاطر السمعة؛
- ما يميّز مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية عن الليبور هو الابتعاد عن سعر الفائدة، وهو يساعد المصارف للتخلص من عقبة مؤشر الليبور، إلا إنه هو أيضاً يتأثر بعوامل

- مثل التهميش، أي أنه متواجد في مناطق الخليج على الأغلب، وعدم تواجد مصارف مركزية في الدول الإسلامية؛
- يتم احتساب معدل الربح بين المصارف الإسلامية بنفس آلية حساب الليبور إلا أنه يتخلى عن الفائدة ويحقق هامش ربح؛
- يتم تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية بالليبور بحيث الصيغة الليبور+ الهامش الربح، بينما عند اعتماد المصارف على مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية سوف تصبح صيغة هامش الربح فقط؛
- اعتماد الليبور من قبل مصارف الإسلامية يهدد سلامتها ويجعلها في مخطر السمعة بدرجة كبيرة ثم مخاطر تشغيلية ثم قانونية؛
- إن الآلية المنتهجة من قبل المصارف الإسلامية عند التسعير يؤخذ علمها نقائص شرعية مثل: الربا على قيمة السلعة؛

#### الاقتراحات:

يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

- أهمية مواصلة الأبحاث المتعلقة بإيجاد مؤشر لتسعير المنتجات المالية الإسلامية بديلاً عن سعر الفائدة لقياس العائد على العمليات الاستثمارية ودراسة أيضاً المقترحات الأخرى؛
- العمل على إنشاء مؤشرات قياس ونماذج رياضية للتسعير لتقييم المنتجات المالية الإسلامية؛
- تشجيع الأبحاث العلمية حول المؤشرات وإمكانية تطبيقها واقعياً؛
- ضرورة تعميم مؤشر إسلامي مقبول لدى المصارف الإسلامية، لكي يكون بديلاً عن سعر الفائدة في تحديد هامش الربح في المعاملات؛
- دعوة المصارف الإسلامية للتخلي عن المؤشر الربوي الليبور وعدم التردد في تبني مؤشر إسلامي.

7- قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية :

- أحسن، فيصل لحساسنة، شياد. (2014). منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، 5(01).
- سليمان، ربيعة ناصر، بن زيد. (2013). ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل الفائدة ليبور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي. اسطنبول، تركيا.
- عبد الحميد البلعي. (2002). نحو مؤشر اسلامي للتعاملات الآجلة، بديلا عن مؤشر الفائدة الربوية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 22(256).
- محمد أبو علاء يسري. (2008). سياسات التسعير في التشريع الإسلامي مقارنة بالتشريع الاقتصادي المعاصر. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- محمد البلتاجي. (2007). نحو ايجاد معدل لاحتساب ربحية البيوع الآجلة. الأسواق المالية الإسلامية نحو مؤشرات مالية بديلة عن معدل الفائدة (الصفحات 1-20). الرياض، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- محمد سهيل الدروي. (2009). ملاحظات في قضية السعر المرجعي. ندوة " العمل المصرفي بين الفائدة والمراوحة" .، طرابلس، لبنان: جامعة الجنان.
- محمد عباس نبراس. ( 2018). استعمال آلية منحج التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمة مصرفية –دراسة تطبيقية. مجلة الإدارة والاقتصاد(114)، 280-301.
- موسى آدم عيسى. (2007). المؤشرات البديلة عن معدل الفائدة -أهمية الموضوع ومبرراته، الجهود السابقة والجوانب التي تتطلب التطوير. الأسواق المالية الإسلامية نحو مؤشرات

مالية بديلة عن معدل الفائدة (الصفحات 1-28). الرياض، المملكة العربية السعودية:  
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

- ناجي معلاء. (1995). أصول التسويق المصرفي. عمان، الأردن: مطابع الصفوة .
- هناء، ساري محمد هلال، سليمان الحنيطي، ملاحيم. (2016). هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان ملاحيم ، أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013). المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، 12(04)، 1-20.
- هيئة الرقابة الشرعية. (1432). مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

- Azad, Azmat, Chazi, Ahsan, A. (2018, February). Can Islamic Banks Have Their Own Benchmark? Emerging Markets Review(35).
- Malahim, S. S. (2017). Pricing the Islamic Financial Products : Murabaha Sale with Profit as a Model. International Islamic Marketing Association Journal, 6(01), 40-63.
- Nechi, Smaoul , S. (may 2018). Interbnk offered rates islamic countries : Is the islamic benchmark Different from conventionnel benchmarks. The Quarterly Review of Economics and Finance, 01-30.
- Team, E. (2015). Global Islamic Finance Report. cambridge institute of Islamic Finance.
- Thomson Reuters. (2011). Islamic Interbank Benchmark Rate Pulse Of The Islamic Capital Markets.